

## "سلسلة القانون في سطور"

- \* هذه السلسلة هي الأولى من نوعها ويختص بإعدادها وإصدارها "أكاديمية البرديسي"
- \* تصدر هذه السلسلة للسنة الثانية على التوالي بعد تحقيق نجاح هائل في السنة الأولى لإصدارها .
- \* تحتوى على تلخيص المنهج بشكل مبسط والتركيز على نقاط البابل شيت .



## EL-PARDISY ACADEMY

إعداد

د/ مصطفى البرديسي

- \* حاصل على ليسانس الحقوق بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف .
- \* حاصل على ماجستير القانون العام .





## الأحوال الشخصية لغير المسلمين

- \* يعكس بغير المسلمين: كل صديقه بديانة سماوية غير الاسلام > اليهودية < المسيحية .
- \* هما فقط الذين يحق لهم تطبيق أحكام شرائعهم الخاصة .
- \* أما أصحاب الديانات غير السماوية كالبوذية أو الهندوسية < تطبيق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية .

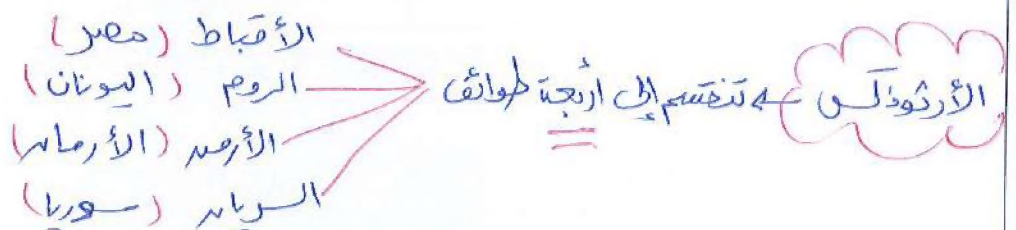
## الشريعة اليهودية

- \* التوراة : هي الكتاب المقدس والمصدر الأساسي للشريعة اليهودية .
- \* التلمود : تسمى بالقراءة الشفوية < عبارة عن روايات الشفوية التي تناقلتها جوامع اليهود عبر الأجيال وتم تسجيلها في كتاب يسمى [المشنا] <
- \* تلت اليهودية حلت واحدة هي لقنة الثامن الميلادي < ثم بعد ذلك قام خلاف حول حقيقة [التلمود] وانقسمت إلى مملكتين : هما : -
- [الريفيش] < هما غالبية اليهود < وينسبون إلى الاعتراف بالتلمود وأنه قواعد مبنية على
- [القرائين] سمو ذلك لاعتقادهم عالم هو حق < أي التوراة < لذلك لم يعترفوا بالتلمود <
- انقسم الريفيشون إلى طائفتين [الاشكنازي - السارادي] <

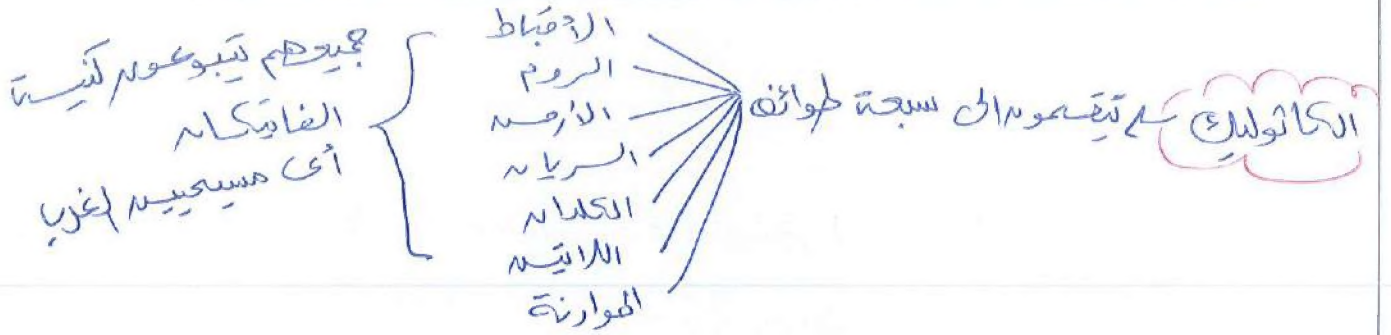
## الشريعة المسيحية

في الإنجيل هو الكتاب المقدس والمصدر الأساسي للشريعة المسيحية .

ينقسم المسيحيين إلى ثلاث طوائف : [الأرثوذكس / الكاثوليك / البروتستانت] .







البروتستانتية في أن تعد طوائفها إلا أن الشرع المصري اعتبرهم طائفة واحدة ولا يفرق  
تسمى [طائفة الإنجيليين الموحدين]

ملاحظة: في تعبير طائفة الأنجيل الأرثوذكس ضمهم أكبر طائفة المسيحيين.

\* \* \*

المقصود يشويعة غير المسلمين

« يتناول السؤال حول المقصود بشريعة غير المسلمين هل يقصد بما ورد في التوراة  
والإنجيل فقط أم يقصد بـ المصادر الإضافية الخاصة بكل طائفة إلى جانب الكتب السماوية  
« للإجابة على هذا السؤال سوف نعرض رأي الفقهاء حيث انقسموا إلى فريقين  
الجاهلهم: رأيهم أن التوراة والإنجيل فقط.

« الاتجاه المهيمن للفقهاء شويعة »  
\* ينهي إلى أن المقصود بالشريعة الخاصة هو ما ورد في الكتب السماوية  
فقط دون غيرها من المصادر أي أنه [الإنجيل والتوراة] هي المصدر  
الوحيد الذي تستمد منه الشريعة أحكامهم  
\* أخذوا بهذا الرأي مهمة [قنا وأسيوط] وبنط [موقف فقهاء استئناف]

« الاتجاه الموسع للفقهاء شويعة »  
\* ينهي إلى أن المقصود بالشريعة الخاصة هو ما ورد في الكتب السماوية فقط  
من المصادر الأرضية.  
\* أخذوا بهذا الاتجاه مهمة [القاهرة] والأصنادية [المنظرة]



موقف الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في تبنت الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم

موقف محكمة النقض في تبنت الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم

موقف لفظة أريد لفقه الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم ويذهب إلى  
موقف لفظة أن الأرض بالإتجاه المضيق كما في الإقتصار على الكتب السماوية فقط ويؤدي  
إلى إلغاء الملل والطوائف .

### مصادر الشريعة المسيحية

- ١ الكتاب المقدس: ويشمل العهد القديم والعهد الجديد
- ٢ قوانين الرسل: كتبت كتب إلى رسل المسيحية وتشكل تنظيمًا ليعقدوا اجتماعات الأسرة وتعتبرهم المصدر الأول لفقه المسيحية بعد الكتاب المقدس
- ٣ قرارات المجامع: صيغة عمومية يعقد بطريرك الكنيسة لبحث أمور الكنيسة وإصدار القرارات المتعلقة بها .
- ٤ أوامر الرؤساء الدينيين: هم أمراء القوائم التي كانت تصدره البطريركة والطارنة والتي كانت موجهة إلى الكهنة لتنظيم شؤون الطائفة .
- ٥ فقه آباء الكنيسة: يعهد به مالكه آباء الكنيسة وصيانتها .

### حكم من لا يدينون بدين سحاري (الملحدين)

→ أصحاب الديانات غير السماوية [كالבודהية أو الملحدية] الذين لا دين لهم لا يخضعون  
لشرائع الدينونة بل يخضعون لهم فما صار أحكام الشريعة الإسلامية .  
→ العلم بذلك: أن المشرع يشرط لتطبيق شرائع غير المسلمين أن يكون لهم قضاء  
على منظمهم ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ ، ولم يكن هناك هذا القضاء إلا بغير المسيحية واليهود .



يقتضي التأويل قائماً حول قيد القاعدة القانونية الواجبة التفسير على علاقات غير المحددة ؟ !!!

للإجابة على هذا السؤال يتعين التفرقة بين الرضا الأصلي والرضا الطارئ.

الرضا الأصلي ← يقصد به أن يكون الشخص لا يزال منذ الأصل أي مولوداً بلا أصل عليه  
في هذه الحالة تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية.

الإحاط الطارئ ← يقصد به الحالة التي يكون فيها الزوجية متعبدية لبيان  
سماوية معينة ثم يعتنق أحد طرفي الرضا  
الأساسي أهل تطعيم عليهم لمصلحة الإسلامية أم تطعيم عليهم لمصلحة  
التكامل يعتنق الزوجية قبل الطارئ

انقسم رأي إلى

[ وجوب تطعيمهم أحكام الشريعة الإسلامية ]

[ وجوب تطعيمهم لمصلحة خاصة التي  
لا يعتنق الزوجية قبل الرضا ]

مكتوبة على يؤيد أستاذنا الدكتور رأى في حكمه  
المأهولة الابتدائية

\* تبين هذا الرأي في حكمه المؤهولة الابتدائية  
بذلك لا يحرية العقيدة مكتوبة في  
صود الأيدي السماوية .

مكتوبة على الرضا الطارئ لا يرتب أي أثر من ناحية تعديل  
الافتراضات الشرعية ، فعند أن الرضا الأصلي  
يعتبر راجعاً لا يؤثر من وجوب تطعيمهم أحكام خاصة .



## شروط تطبيق شريعة غير المسلمين

تتضمن المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ شروطاً لتطبيق شريعة غير المسلمين؟ كما رأينا :-

الشروط الأولى :- اتحاد الخصوم من الديانة والملة والطائفة .

\* سوف نتحدث عن هذا الشرط عدة ثلاث مسائل هامة :-

- ١) انقسام الرأي حول المقصود باتحاد الخصوم من ملة والطائفة .
- ٢) الوقت الذي يعتد فيه بتغيير الدين أو الملة أو الطائفة .
- ٣) كيفية تغيير العقيدة وإثباته .

الشروط الثانية :- انتماء الخصوم لطائفة كـ (طائفة قضائية ملية منظمة) ١٩٥٥

الشروط الثالثة :- عدم تعارض حكم شريعة غير المسلمين مع النظام العام .

كما أننا قبلنا فيما سبق سوف نفصله فيما يلي على النحو التالي :-

الشروط الأولى :- اتحاد الخصوم من الديانة والملة والطائفة .

\* شرط لتطبيق شريعة غير المسلمين أنه يكونوا ممنوعين الملة والطائفة ومنه باب أول الديانة .

انقسام الرأي حول المقصود باتحاد الخصوم من ملة والطائفة

رغم وضوح نص القانون من اشتراط اتحاد الخصوم من الملة والطائفة لتطبيق الشريعة الخاصة إلا أن الفقه قد انقسم إلى فريقين بخصوص هذا الشرط :- الأول يرى الاكتفاء بالانتماء إلى الديانة والملة دون الطائفة ، أما الفريق الثاني فهو يرى أن نفع السلع من اشتراط الاتحاد من الديانة والملة والطائفة ، وكل منهما صحيح ، ونحن نقضي بأن :-  
وهذا كله مما نل من القانون رقم ١٩٥٥ :-



الرأي الأول ← الالتزام بالإقرار من البرائة والملة لتطبيق شريعة غير المسلم  
[ جميع هذا الرأي ]

- ١ استبعاد قانون البرائة وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لمجرد اختلاف في صوم من الطائفة  
لا ينفهم وقصد الشارع بل يؤدي إلى نتائج غير عادلة، وهذا لك ضريح عدم حرية الاعتقاد.
- ٢ أنه اشتراط الاتحاد من الملة والطائفة مانع عن افتراض خاتمة فساد اختلاف الطائفة  
يعني اختلاف الأحكام الدينية ضارحين أنه الاختلاف لا يكون إلا بعد الملل

الرأي الثاني ← اشتراط الاتحاد من البرائة والملة والطائفة لتطبيق شريعة غير المسلم  
[ جميع هذا الرأي ]

- ١ مخالفة الرأي الأول لصراحة نص المادة الثالثة من قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ التي تشترط لتطبيق شريعة غير المسلم الاتحاد من البرائة والملة والطائفة.
- ٢ ما جاء في المادة الثالثة ليس سوى اقرار لمآله عليه العمل قبل الغاء صيغة الفصلين
- ٣ ليس صحيح عدم وجود اختلاف بين الطوائف داخل المذهب الواحد
- ٤ ليس صحيح أنه اشتراط الاتحاد من الملة والطائفة بعد مساساً بحرية العقيدة، بل هو تأكيد على تطبيقه أخص الشرائع المتقاضية ذلك لأن لكل طائفة كنائسها.
- ٥ قصد الشارع من هذه الشق التضييق من لقوانين الطائفة من مائل الأحوال الشخصية  
موجب لشريعة الإسلامية وحلها بجهة العامة والشرائع الاخرى استثناء تطبيقها عن الكثرة نظام

مأخوذة ← يؤيد استاذ الدكتور وكذلك القضاء الرأي الثاني الذي يشترط لتطبيق شريعة غير المسلم الاتحاد من البرائة والملة والطائفة

الوقت الذي يعتد فيه بتغير الدين أو المذهب أو الطائفة

← يثور التساؤل حول أثر التغيير على القانون الواجب التطبيق، هل يعتد بالتغيير فتطبيق الشريعة الإسلامية أم أنه هذا التغيير مفيد بوقت معين ؟

← للإجابة على هذا التساؤل نوضح موقف الفقه والقضاء قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ (١٩٥٥) ثم موقف القانون رقم ٤٦٢ (١٩٥٥) والوضع عن ظل القانون الحالي رقم ١ لسنة ١٩٥٥



أولاً / الوضع قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ :-

→ انقسم الفقه والقضاء الى ثلاثة اتجاهات : -  
 (١) عدم الاعتداد بالتغيير ( فكرة حقوق المكتسبة ) -

\* ينذهب هذا الاتجاه الى عدم الاعتداد بتغيير الديانة أو الطائفة اذ انهم يعدون عقد الزواج بناء عليه ، اذا كان الزوج قد أتى بمسجد أو بمسجد مقدي الله والطائفة كان الزوج حكومتاً بشرعية الطرفين ويظل كذلك حتى لو غير احدهما ديانته أو طائفته ، وهو المذهب السني

نقد هذا الاتجاه → رائد يتعارض مع مبدأ حرية العقيدة الذي يعطى الحق للشخص من الاستفاد من أحكام ديانته بغيره بغيره لا بد من قبول فيس .  
 رفضت محكمة النقض هذا الرأي .

(٢) الاعتداد المطلق بالتغيير ( فكرة النظام العام ) .

\* يأخذ هذا الرأي بمبدأ حرية العقيدة ، أي أنه يكون لكل شخص حق من أن يغير ديانته أو طائفته يوم أي قيود ، سواء كان قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيس .  
 وسواء كان التغيير الى الاسلام أو الى غيره .  
 → تبنت محكمة النقض هذا الرأي .

(٣) الاعتداد بالشروط بالتغيير ( الفصل في القانون )

\* يفرق بين التغيير فيه والتغيير بسببه ، فيعتد بالتغيير من الحالة الأولى ولا يعتد به من الحالة الثانية

→ رفضت محكمة النقض هذا الاتجاه ، لاسر الاعتقاد حالة ثنائية لا يمكن البتة فيس الاعتراف به المظاهر الخارجية الرسمية فقط .

ثانياً / الوضع من خلال القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الملغى .

→ قد فُرق بين التغيير الى الاسلام والتغيير الى غير الاسلام :-

[ التغيير الى الاسلام ]

\* ينبغي أن لا يجد وقوعه ، سواء تم قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيس ، أي أنه يلزم قد غلبت فيه الفرض مبدأ حرية العقيدة



## [التغيير إلى غير الإسلام]

\* يقصد هنا أنه غير أحد الخصوم غير المسلم ديانته إلى غير الإسلام أو غير ملتة أو طائفة  
 \* قدر المشوع دراسة هذه الحالة عدم الاعتماد بالتغيير اذا تم أثناء السير غير لهوى  
 أى أنه التغيير الذي يعتد به يكون قبل رفع الدعوى فقط

نقد هذا القول ← يجعل وقت رفع الدعوى معياراً للاعتماد بالتغيير مسدوداً عما يجعل الباب  
 مفتوحاً للأفراد للتأويل على القانون

في قدر الاعتماد بالتغيير على وقت رفع الدعوى يكون قد أقام قرينة غير قابلة لإثبات  
 العكس عنه نية الخس .

ملاحظة ← تغيير البينة أو طائفة الذي حدث بين دعويين يعتد به  
 غير لهوى الثانية .

ثالثاً / الوضع من خلال القانون الحالي .

\* جاء القانون الحالي رقم ١ لسنة ١٩٥٥ تنظيم مسألة الوقت الذي يعتد به من  
 التغيير وذلك لموجود عدم رصورية بنصوص تنظيم هذه المسألة من القانون السابق  
 رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٥ .

الحل المقترح ← ذهب إلفقه ومعهم أن إذا التور لحل مشكلة الوقت الذي يعتد  
 به من التغيير إلى الأخذ بفكرة [الاعتماد المطلق بالتغيير] أى  
 يتم الاعتماد بالتغيير الحاصل قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها سواء كان التغيير  
 إلى الإسلام أو غير الإسلام ، سواء كان فيه نية أو سوء نية

١- كل تجسيم القضاء لنص المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٥ التي كانت  
 تنظم مسألة الوقت الذي يعتد به من تغيير البينة لمعال نهق قدره قد أنشأ  
 عرفاً أم لا !!

٢- تجسيم نص المادة السابعة لم يثبت عرفاً ، لأن القانون لا يثبت عرفاً محققاً  
 الغاء نص المادة السابعة لا يمكنه اعتبار ما كان يحلله القضاء من قبيل العرف



## كيفية تغيير العقيدة والبيانات

أولاً / اعتناق الإسلام  $\rightarrow$  بالنص  
الدلالة  
التبعية

## [النص]

- \* يقصد به التلفظ بالكلمات.
- \* يحضر الظاهر بالكلمات دون اشتراط ظهور إعلانه أو إشهاد من إسلام الشخص.
- \* اذا توافق الإشهاد بوقوع اسمية لا يجوز الطعن والإدعاء بجهورية الإسلام.
- \* لا يجوز للقاضي اذا ما ثبت إسلام الشخص البحت من حديثه أو بواعثه.

## [الدلالة]

- \* يقصد به أنه يمارس الشخص أحد معاني الإسلام التي اختص بط [كالصلاة وئذاعة القرآن]
- \* فقد قرر بأنه إقرار الشخص بأنه مسلم عند طلب استخراج جواز السفر يعتبر دليلاً على إسلامه.

## [التبعية]

- \* يقصد به بأنه يتم بإسلام الولد قبل بلوغه تبعاً لإسلام أهله أو يديه.

## ثانياً / التغيير إلى غير الإسلام [تغيير الديانة أو الملة أو الطائفة]

- \* تغيير الملة أو الطائفة يتم عند طريق تقديم طلب إلى الجهة الدينية المختصة بالملة أو الطائفة الجديدة بشرط أنه يكون للجهة الدينية وجود قانوني معترف به من الدولة ورئاسة دينية معتمدة.
- \* يكون للجهة الدينية سلطة تقديرية خاضعة لطلب الانضمام إليها أو رفضه وتغيير الملة أو الطائفة على إرادته من باب الجهة الدينية.
- \* لطلب الانضمام إلى جهة دينية جديدة لا ينبع أثره بمجرد تقديم الطلب كونها بعد دخوله فيل وارتحام الطقوس والظاهر الخارجية الرسمية.
- \* للرئيس الدين أنه يتحقق قبل قبول الطلب من جهة وأنها ستوثق من مدوره عن نيته سليمة.

\* تغيير الطائفة أو الملة لا يتوقف على إبطال الطائفة أو الملة القديمة .  
 \* للجهة الدينية أن تبطل الانضمام لها بعد قبوله وتقبوله كأن لم يكن إذا تبين  
 لطاعه جديدته

ملحوظة: ليس هناك تعارض بين حق جهة الدينية عن إبطال الانضمام إذا تبين لها  
 أن طلب الشخص لم يكن تابعاً عن إيمان حقيق بالملة أو الطائفة الجديدة ؛ وبأنه  
 موثقاً بحكمة النقض من عدم البحث عنه نوايا ودوافع تغيير العقيدة ؛ وذلك لأن سلطة  
 الجهة الدينية عن إبطال الانضمام لا تعبر منه قبيل ممارسة سلطة قضائية كبلده قبل  
 من مهم الأعمال الدينية التي تتمتع بها الجهات الدينية .

ملحوظة: قرار إبطال الانضمام يكون له أثر رجعي فيزيل عن الشخص استثناء هذه  
 الطائفة أو الملة منذ صدور قرار قبول الانضمام إليه ؛ ويعود الشخص  
 إلى ملة أو طائفته القديمة كأنه التغيير لم يحدث .

ملحوظة: الجهة الدينية غير ملزمة بتسبب قرار إبطال الانضمام إليه لأنه قرار  
 ديني جبري .

← يختلف قرار الإبطال عن قرار الفصل من الملة أو الطائفة ؛ فראء الأول له أثر رجعي  
 بينما الفصل يقد أثره على المستقبل فقط

ثالثاً / إثبات التغيير إلى غير الإسلام

\* يذهب الرأي الرابع إلى أنه الأصل هو اتحاد الخصوع عن الملة واللغة والطائفة وأنه  
 منه من الاختلاف من الملة أو الطائفة عليه أنه يشبه ذلك وظل (العادة قد  
 جرت على عدم الزواج بين أفراد يشعرون إلى طوائف مختلفة .

\* الحق من قديم تاريخ الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة هو ضم التاريخ الفعلي للانضمام  
 وليس بتاريخ تقرير الشكوة التي تبين هذا الانضمام والقصد يقع عليه .



**الشرط الثاني /** إنتفاء الخصوم للطائفة كانت لها جهة قضائية منظمة حتى الإديع ١٩٥٥  
 \* كانت لكل طائفة صلاحيات غير المسلمين جهة قضائية لها حق التقاضي  
 كل طائفة -

\* عند صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ قد اعترف بذلك الطوائف فقط من أنه يكون لهم حق  
 للاعتكاف لشرعيتهم .

\* أما غير تلك الطوائف تطبق عليهم الشريعة الإسلامية لا منقضاء الشرع حتى ولو أنقذه  
 القضاء على تطبيع أحكام شريعةهم .

**الشرط الثالث /** عدم تعارض حكم شريعة غير المسلمين مع النظام العام

\* محكمة صمدية الشرع أنه شرائع غير المسلمين مقدمة من مصادر متنوعة بعضها بوقتها وضمت  
 من بلاد الهندية كما قد يخلط قائل النظام العام من صمدية .

\* ليس المقصود بالنظام العام الشريعة الإسلامية كبل يقصد به مجموعة لقواعد الأصلية  
 التي تتعلق بأصل العلية للجمع .

\* تقدير إذا كانت قاعدة ما متعلقة بالنظام العام أم لا هو أمر متروك لقاضي الموضوع

← أمثلة لما يتعارض مع شرائع غير المسلمين مع النظام العام .

(أ) حرمان أحد الزوجين أو كليهما بعد حكم بالطلاق عند الإثبات لما ينهيه من إحصار  
 طرية الحرية الزوج وتكوينه الأسرة .

(ب) عدم مراعاة فترة العدة عند التكاثر الذي تقتضيه المصلحة العامة لمنع إختلال الأنساب

**ملحوظة** ← عند توافر الشرط الثلاثة سالف الذكر هذه بالشرح تطبق الشريعة  
 الخاصة كمن حالة إنتفاء إحدى هذه الشروط تطبق الشريعة الإسلامية .

## « المفهوم بالشريعة الإسلامية »

\* فما حال عدم وجود نص من قواشير الأحوال الشخصية لغير المسلم يتم تطبيقه  
أرجع الأقوال من مذهب [الأمام أبي حنيفة]

هذه المذاهب تفسر قاعدة

قواعد استناد  
تعتبر ترك أهل الذمة وما  
له من شيء أي أنه يتكامل لديهم

قواعد أصولية  
كما تحكم عند قلة النص  
بعضهم

تلك القواعد التي يتم تطبيقها عند تكملة الشريعة الإسلامية  
كمواجبة الطبيعة وليس قواعد استناد

« مبدأ عدم تطبيق الشريعة الإسلامية إذا تعارض مع أصول  
الديانة المسيحية »

بعضها أفيداً هو عدم تطبيق الشريعة الإسلامية إذا كانت  
واجبة الطبيعة من حالة تعارض مع الطوائف المختلفة بيوهر  
والعقيدة المسيحية

وتتمثل هنا الاستثناء من الأصل

عدم سماع دعوى الطلاق في  
الدينار

فطريقة المزايا



لـ عدم سماع دعوى الطلاق من المدعيين به

\* المذهب الكاثوليكي هو الوحيد الذي لا يعترف بالطلاق حيث يعترف  
هنا المذهب بالانفصال الجسدي

\* ويتربى على ذلك إذا كان أحد الزوجين على ملة الكاثوليك لا يتطبع  
القانون تطبيع الشريعة الإسلامية / رغم تواجد شروط تطبيقت  
وذلك من ملة الكاثوليك لا يعترف بالطلاق

← الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من المدعيين به ذراع متعلق بالنظام  
العام كما يرقى للمصلحة العامة به صفة تلقاء نفس  
أو أي شخص له مصلحة من ذلك

\* — \* — \*

### « الخلع »

له المحكمة هي الخلع

\* شرع الله الخلع ليفرج به كبر الزوجية التي يتخلف زوجها وكفش  
أو تقم حدود الله بسبب هذا البغض فيكون له أنه تفقد نفسه من عظمته  
مقابل ما تدفعه له وذلك دفعا للمبع وإزالة الضرر

\* يذهب الخلع إلى حقيقة المساواة بين الزوجين خالصة الرابطة الزوجية

~~المجلة~~

~~المجلة~~

(٢٦) (نقسام الرأي حول مدى إمكانية  
تطبيق طلع على غير المسلمين)

\* أي الشئ من لقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ [٢٠] بجمهورية مصر العربية  
الاسلامية يطبق فيه طلع

\* لا تخفى المحكمة بالتطبيق بالطلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين ونزولها  
لتحديد طوالة ماضي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر

\* لا يترتب على طلع بالطلع سقوط ضمانه إلا لطلال أو أي صفة من حقوقهم

\* يقع بالطلع [طالق بائن] بمعنى ينفك عنه يجب لزوج الزوجة مرة أخرى  
قيام بقدره واج بهد

\* طلع طلع غير قابل للعقد عليه بأي طلع من طلع الطلع

هذا يجوز تطبيق الطلع على غير المسلمين ؟

انقسام القضاء في اتجاهين

الاول / محكمة شمال القاهرة

\* ذهب هذه المحكمة الى عدم جواز تطبيق طلع على غير المسلمين مستندة من ذلك الى

(١) ان أحكام القضاء في هذا نظر لعدم لزومها

(٢) عدم صحة قضاها بتدبير



الثنائي، محكمة جنوب القاهرة.

\* ذهب ذهب إلى جواز تطبيق الخلع على غير المسلم واستندت عادات بن

١) تطبيق الشريعة الإسلامية من حالة خلف شرطه شروط الطلاق  
٢) من إقافه رقم ١٨٨

٣) رفض الطلاق من نفس القادر الباع الذي جيز الخلع

رأى استاذنا الدكتور

\* جواز تطبيق الخلع على غير المسلم

\* لا يوجد في المصادر الفقهية شروط غير المسلم ما يطرأ إمكانية تطبيق الخلع

\* إذا استعمل الزوج المسلم حقها وطلعت زوجته ثم دفع دعوى قضائية طاباً  
بشرائها من الطلاق يعتبر الطلاق واقعاً من وقت إنفاذه وليس  
من وقت العقد بالتمام.

\* تؤكد محكمة النقض أن فطر الطلاق بالإرادك المنفردة ليس من شأن المتعلقة  
بجوهر العقيدة الإسلامية

\* جوهر العقيدة الدينية هو ما يتعلق بالمشاكل والأخلاق عليها فخر العقيدة  
الدينية بجميع مذاهبها وطوائفها.

\* الشريعة اليهودية تعرف الطلاق بإرادك الزوجية المنفردة

\* شريعة الرافضية تقضي للمرأة الحق في الطلاق من زوجها مع سقوط  
حقوقها.

\* نظام الخلع أنه تعارض مع جوهر شريعة الكاثوليك فإنه لا يتعارض مع جوهر  
العقيدة المسيحية

لنفقة المهرية

- \* كل ما يقع النزع لزوجته بعد خرافة (طاهر ثياب أو ما يماثلها) من مال
- \* تقدر نفقة المهرية بنفقة ستين شهرا الأقل وبمعاونة كل من الطرفين
- \* تقدر نفقة المهرية من المثل النصف أقل لحاجة المهرية بتقديره وقاية
- \* شريعة الحنفية لا تؤيد ذلك وكذلك البروتستانت فيزيان الحكم بالنفقة

الشروط الواجب توافرها لتطبيق الخلع على غير الحلية

الشروط الواجب توافرها لتطبيق الخلع على غير الحلية

" وهو أنه يكون الطرفين متلفسين في الديانة أو الأمة أو الطائفة "

الشروط الثانية / شروط قانونية

(١) أنه تكون الزوجة أهلاً للتبضع

\* وهو لا يقبل كذلك إلا إذا كانت قد بلغت الحادية والعشرين من عمرها غير مجبر عليها

← ثم خلع المهرية من هذه المهرية

\* لا خلاف في بطلان الفسخ إذا جاز الخلع من الرضاة من هذه المهرية فلا أنه خلع زوجه

(٢) التزام الزوجة بدفع المهر الذي أعطاه الزوج لها

\* لا ما يمكن تقويمه بأموال يصح أن يكون مهرًا فيصح أن يكون المهر نقوداً أو ذهباً أو عقاراً

\* المهر لا يجوز أن يكون معجلاً ومؤجلاً فقد جرى العرف أنه يكون المهر مقسماً

مقسماً بين معجل ومؤجل أما ما يسلم لمقتضى المهر وما يسلم بمؤخر المهر



(١٦) عدم إلزام الزوجة ببرد الحظار "استماع البيت"

\* لا تلزم الزوجة ببرد الحظار لأنه حظار من رأي طائفة ليس بواجب على المرأة والمهر ليس عوض الحظار وأنه قامت به المرأة فصار متبرعة فالحظار ملكها

\* بناء على ذلك لا يحق للزوج المطالبة ~~بصد~~ بقائمة منقولات الزوجة على أساس أنه حظار أو امتناع البيت ليس جزءاً من المهر

(١٧) عدم التزام الزوجة ببرد الشبكة والهدايا والهدايا

\* يرى المذهب الحنفي أنه الهدايا التي يكون الزوج قد قدمها لزوجه أثناء فترة الخطبة أو فذكره في الصلة ودفعها عند الخفية وجوب إداها للصلة حال صلته أو تسهله

\* بناء على ذلك تأخذ الهدايا التي يقدمها الرجل للمرأة في الصلة ويطلب عليها قواعد القايوم الذي (الذي يميز الرجوع من الصلة إذا قبل الموهوب بالهدايا) فإنه لم يقبل الموهوب له جاز للواهب أنه يطلب صدقه فإدائه من الرجوع متى كان يستند من ذلك أي عذر مقبول

(١٨) أنه تنال الزوجة عن جميع حقوقها الحالية والمستقبلية

\* يرى الإمام أبي حنيفة أنه المخلع سواء بلفظ الخلع أو المبرأة يقطع كل حصة مالي واجبة لأحد الزوجين عن الآخر بسبب الزواج طوًضراً لصالح ومنعهم لنفقة ~~أما الحقوق المستقبلية بعد الخلع~~ ~~لنفقة العدة فلا بد من~~ ~~الطلاق~~ ~~فلا بد من~~

~~فلا بد من~~

\* أما حقوق الثابتة لكل واحد من الزوجين عن الآخر كالديون العادية فلا تقط بالخلع

\* لا يجوز إسقاط ضمان الصغار أو نفقتهم أو أي حصة من حقوقهم

\* لذلك إذا اشترط المخلع إسقاط شيء من حقوق الصغار مع الطلع وبطل بشرط

- ٤) أنه تقرر الزوجة هراسة أنشط تبغض الحياة مع زوجها
- \* يجب أنه تقرر الزوجة هراسة أما المحكمة أنضاً ذكره زوجها وتبغض الحياة معه
  - \* يكفر مجرد التبغض منه جانب الزوجة فلا يجوز للمحكمة أنه تطلب منه الزوجة
  - إثبات ذلك بشهادة الشهود
  - \* كما لا يجوز للمحكمة البت في موافق الزوجة للمخالعة .

\* — \* — \*

### ← المحكمة المختصة بنظر الدعوى

- \* المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر دعوى الخلع نوعياً بإعتبار أنه دعوى الخلع دعوى غير مقدرة القيمة .
- \* أما المحكمة المختصة محلياً هي المحكمة التي يقع فيها أثر تصاوصطن الزوجة أو الزوج

### ← إجراءات رفع الدعوى

- \* يشترط توقيع محام على صحيفة الدعوى وإرفاقها ببطا رضا
- \* يجوز للزوجة التي رفعت دعوى تطليح للضرر أنه تقل عنه تطليح أي طلب التطليح للخلع بإعتبار أنه ذلك تخيير من صلب الدعوى

### ← أحكام خالعة

- \* للمحكمة أن تقرر نظراً لائل المتعلقة بالأحوال الشخصية من عرفة الشورى وتنظمه بالأحكام مما يجلبسة علينية
- \* إذا كان للزوج ولد أو بنت التزمت المحكمة بعرض الصلح على الزوجين من سئم على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ستين يوماً



## ← آثار الخلع

\* الظاهر للخلع هو أنه لا يملكه إلا الزوج فلا يستطيع الزوج أن يعود إلى زوجته مرة أخرى إلا بعقد ومهر جديد

\* وجوب العدة (المختلفة) إذا وقع الخلع بعد الدخول ولا خلاف أنه متى إذا كانت حاملاً صح دفع الحمل

\* طبقاً لرأى الجمهور أن المختلفات تعد عدة المطلقات فإذا كانت منه ذوات الحيض فبأنه عدتها ثلاثة أشهر

\* أما إذا لم تكن ذوات الحيض أما لئلا ينشأ أول صغيره فعدتها ثلاثة أشهر

## >> الخطبة

أولاً / الشروط الموضوعية للخطبة من حيث الموضوعية

الرضا  
الأهلية

(أ) الرضا

\* يلزم لانعقاد الخطبة تراضا من الخطيب والمخطوبة على الخطبة

\* الخطبة فاشئة على الاعتبار الشخصي لذلك يجب أن يصدر الرضا من شخصين

\* لذلك لا يجوز لو كان النفسان الزوج الصغير بغير رضاه

\* لذلك لا يجوز خطبة الصغير أقل من سبع سنوات لكونه لا يستطيع أن يصدر إقراراً صحيحاً

## ج) الأهلية

\* لكي يكون الرضا لهيئة يجب ان تتوافر خصال من الخصائص اللازمة للأهلية  
أي انه يكون آل منهما وصل الى السد الذي يجوز له فيل الخطبة وهو يختلف  
بافتلاف المذاهب

## سن الخطبة والزواج حسب المذهب

الخطبة		الزواج		الرشد	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
١٧	١٥	١٨	١٦	٢١	٢١
١٨	١٦	١٨	١٦	١٨	١٨
٧	٧	١٦	١٤	١٦	١٤
الارثوذكس					
البروتستانت					
الكاثوليك					

\* المذاهب المسيحية لم تكن لعقد الخطبة بلوغ الخاطبة بل اشترطت  
مواظقة ولو لنفس ~~الخطبة~~ لم يبلغ من الرشد

## ثانياً) انعقاد الخطبة عند اليهود

- \* يجب ان يكون هناك تراخا بين الخطبة وبين
- \* هنردة بلوغ الرشد ١٣ سنة والاش ١٢ سنة => من الرشد
- \* جرت العادة انه والد المخطوبة الرشيدة ينوب عن رضا الخطبة صانته  
الخطبة بقبولها
- \* اذا كانت المخطوبة قاصرة جاز لوالدها ان خطبا لها ومن ثم تعرف بشرية  
الربانيين ولاية الإجماع من الخطبة
- \* الخاطبة يتولى أمر نفسه ولا يجوز أن ينوب عنه أحد إلا بتوكيل



١- الشروط الشكلية من الخطبة من اشرعية اشمسية .

[عند الأقباط الأرثوذكس] .

- \* تتم الخطبة تحت إشراف الكاهن من الكنيسة المزمع له مع مباشرة عقد الزواج
- \* يقوم بإثبات الخطبة من وثيقة محررها ويوقع عليها كل من الخاطمين ثم الكاهن
- ثم تشار بعد ذلك على الحاضرين

[عند الكاثوليك]

- \* تتم على يد رجل الدين المختص وهو الخوك أو الرئيس الكهنس
- \* يقوم رجل الدين بإثبات وقوعها من سجل يسمى [سجل الخطبات]
- \* الكتابة ليست شرطاً لانعقاد الخطبة حيث يحكم أنه تتم شفويًا أمام الكاهن الذي يقوم بعد ذلك بتدوينه في السجل

[عند البروتستانت]

- \* يشترط تحرير دفتر بالخطبة صوقع عليه من شاهدين على الأقل

+

+

+

77 الإعلان عن الخطبة <

- \* أوجبت اشرعية الأقباط الأرثوذكس وشرعية الكاثوليك الإعلان عن الخطبة
- حيث يفكره كل من الاعتراف على الخطبة أنه مقدمة

- \* الإعلان عن الخطبة ليس شرطاً شكلياً لانعقادها فعدم إتمام إجراءات الاعلان لا يترتب عليه بطلان الخطبة حيث يجوز للرئيس الدين الاعضاء من إجراءات

١٨٤٨م

- \* لم يرد في مجموعة الإنجيليين الوضيم أحكام تتعلق بالإعلان عن الخطبة

[ إجراءات الاعلانة عند الرثوذكن ] .

\* يلتزم الكاهن الذي يامر عقد الخطبة بتجريد ملخص عنه مرفق في ثلاثة أيام

من تاريخ وصول الخطبة<sup>١</sup> ويعلقه منلوهة الإعلانات بالكنيسة .

\* اذا كان أحد الخطبان مقيمًا خارج دائرة الكنيسة فتُرصد نسخة من الملخص

إلى لاهد الكنيسة التي يقيم من دائرة ليعلقه منلوهة الإعلانات بط

\* يجب انه يبقر هذا الملخص معلقًا قبل الزواج طرة عشرة أيام قبل يوم أحد ليطلع عليه أكبر عدد من الناس

~~\* اذا لم يتم الزواج قبل انقضاء ميعاد العشرة أيام فلا يجوز حصوله إلا بعد تعليله به~~

\* اذا لم يتم الزواج خلال سنة من تاريخ انقضاء ميعاد العشرة أيام فلا يجوز حصوله إلا بعد تعليله به

\* يجوز للرئيس الدين الأعضاء من الاعلان أو إعادة التعليل متى توافرت أسباب خطيرة

[ إجراءات الاعلان عند الكاثوليك ] .

\* يتم الاعلان بأحد طريقتيه إما شفويًا أو كتابة

\* الأهل الاعلان شفويًا عند طريقتي المناداة الشفوية .

\* يقوم خوري الخطيب بالمناداة من الكنيسة ثلاث مرات متتاليات

من ثلاث أيام أحاد أو ثلاث أيام أعياد

\* يجوز للرئيس الدين أن يستعيف من هذه المناداة بعرض أسس الخاطب

والخطوبة علانية أمام أبواب الكنيسة وذلك خلال مدة لا تقل عن ثمانية أيام

بشرط انه يتخلل هذه المدة عيد من الأعياد المقررة

\* اذا لم يتم الزواج خلال ستة أشهر من المناداة أو الاعلان الكتابي وجب تكرار المناداة

\* يجوز للرئيس الدين الأعضاء من المناداة

\* شريعة الكاثوليك تخطر إجلو المناداة من حالات معينة كالزواج المبرمج بعقد زواج من إختلاف



[الكشف عن موانع الزواج والمعارضة فيها]

عند الأقباط الأرثوذكس

\* الاستخام الذي سئلهم فيه المعارضة

١) من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين

٢) الأب - الجد الصحيح - الأم - الجد للأم

\* يجب أنه تم المعارضة خلال العشرة الأيام التالية لإعلان ملخص الخطبة

\* يلتزم الرئس الذي يرفع هذا التقرير بفران ثلاثة أيام من تاريخ وصوله إليه

إلى المحكمة الكلية المختصة لتفصل فيه ما وجب أو حرمه

عند الكاثوليك

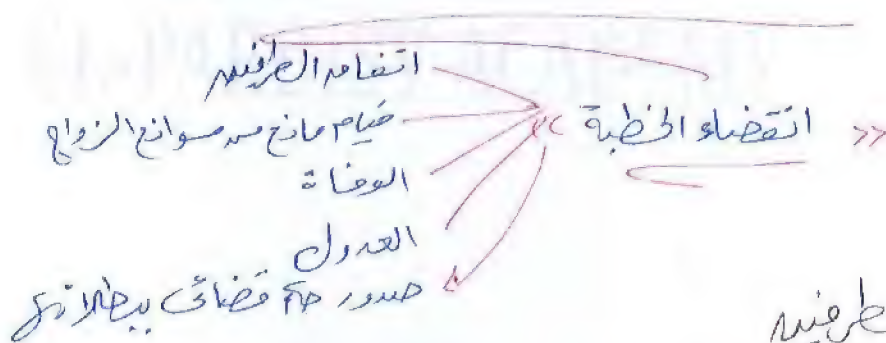
\* ليس للاعتراض على الخطبة صيغ محددة

\* إذا قدم الاعتراض يكون للرئيس الكندي حق التصريح من المنارة

عند البروتستانت

\* على الرغم من وجود نص يقضي بضرورة الإلزام عند الخطبة فإنه ليس لديهم ما يمنع

من إجراؤه على وجهه بكل ذي شأن الاعتراض



انتفاء الطرفين

\* تنقضي الخطبة بانتفاء الطرفين بشرط أنه تتوافر لديهم من الرشد والاختيار موافقة كل من الطرفين لصحة هذا الانتفاء

- ٢٤) انقضاء الخطبة بقيام مانع من مواعيد الزواج  
 ٢٥) انقضاء الخطبة بصورة حكم نكاح بطلان  
 \* من حالة انقضاء شرط من شروط المهر النوعية أو الكمية .  
 ٢٦) انقضاء الخطبة بالوفاء

الاثبات

يرد

البروتستان

يرد

الاثبات

يرد

المهر

يرد

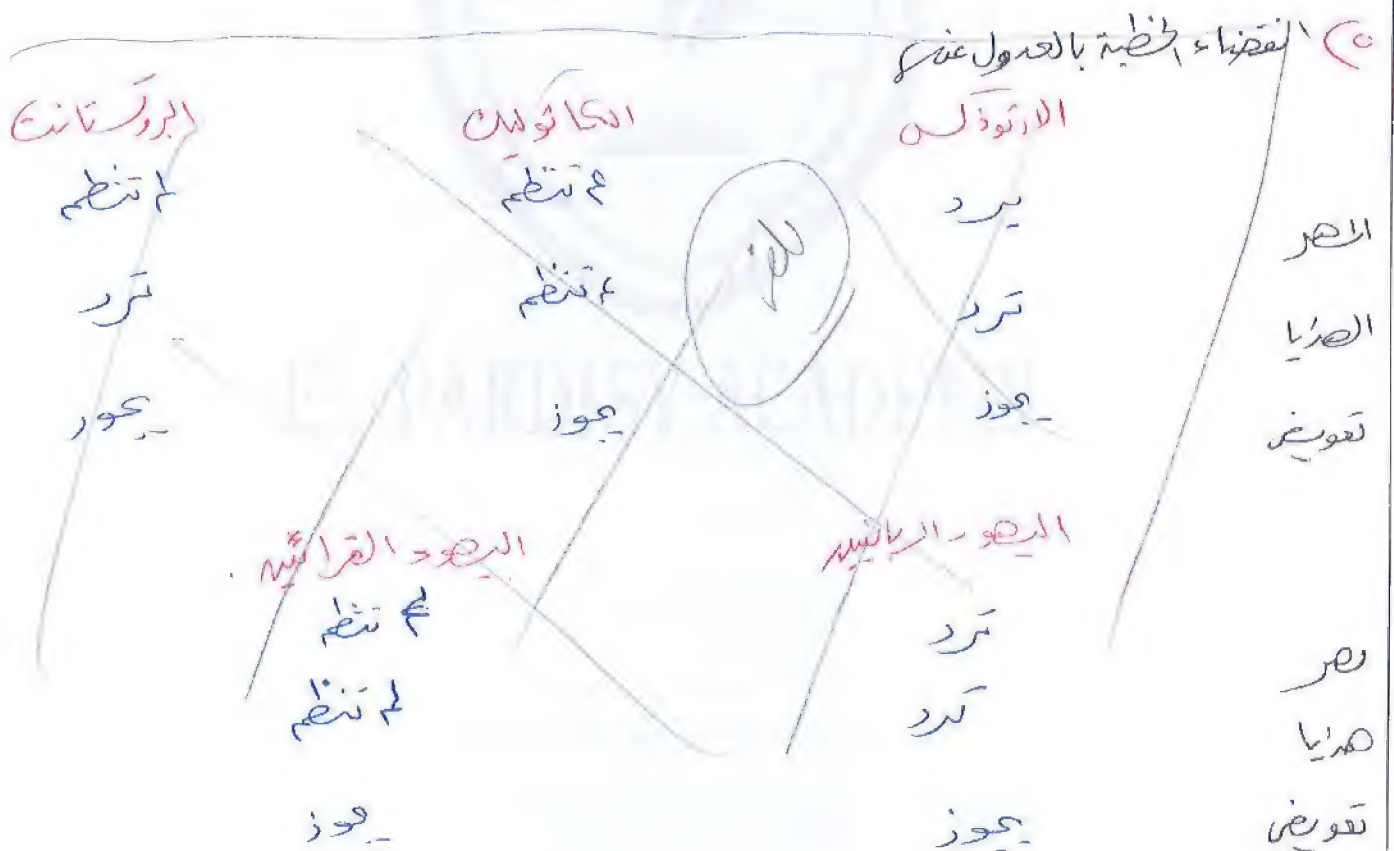
يرد المهر المأقولات

لا ترد

الصدا

← عند اليهود والبروتستانت

\* الوفاء عند البروتستانت تأخذ حكم البطلان لذلك يرد المهر والصدا معا  
 الصدا التي تكون قابلة للاسترداد



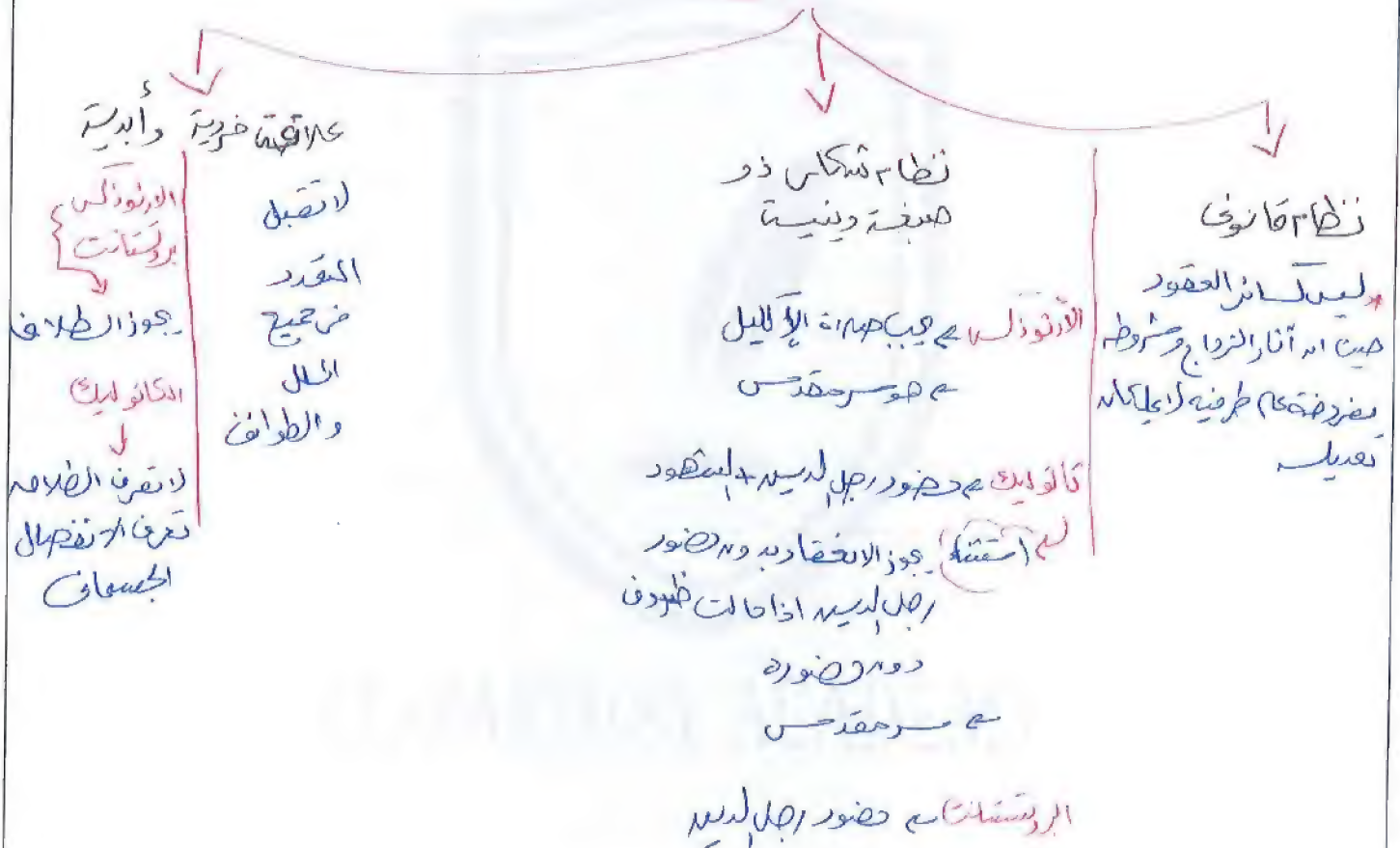


\* انصر سے پردہ سوائے نام احمد بن حنبل بسبب اویس بن سبیح

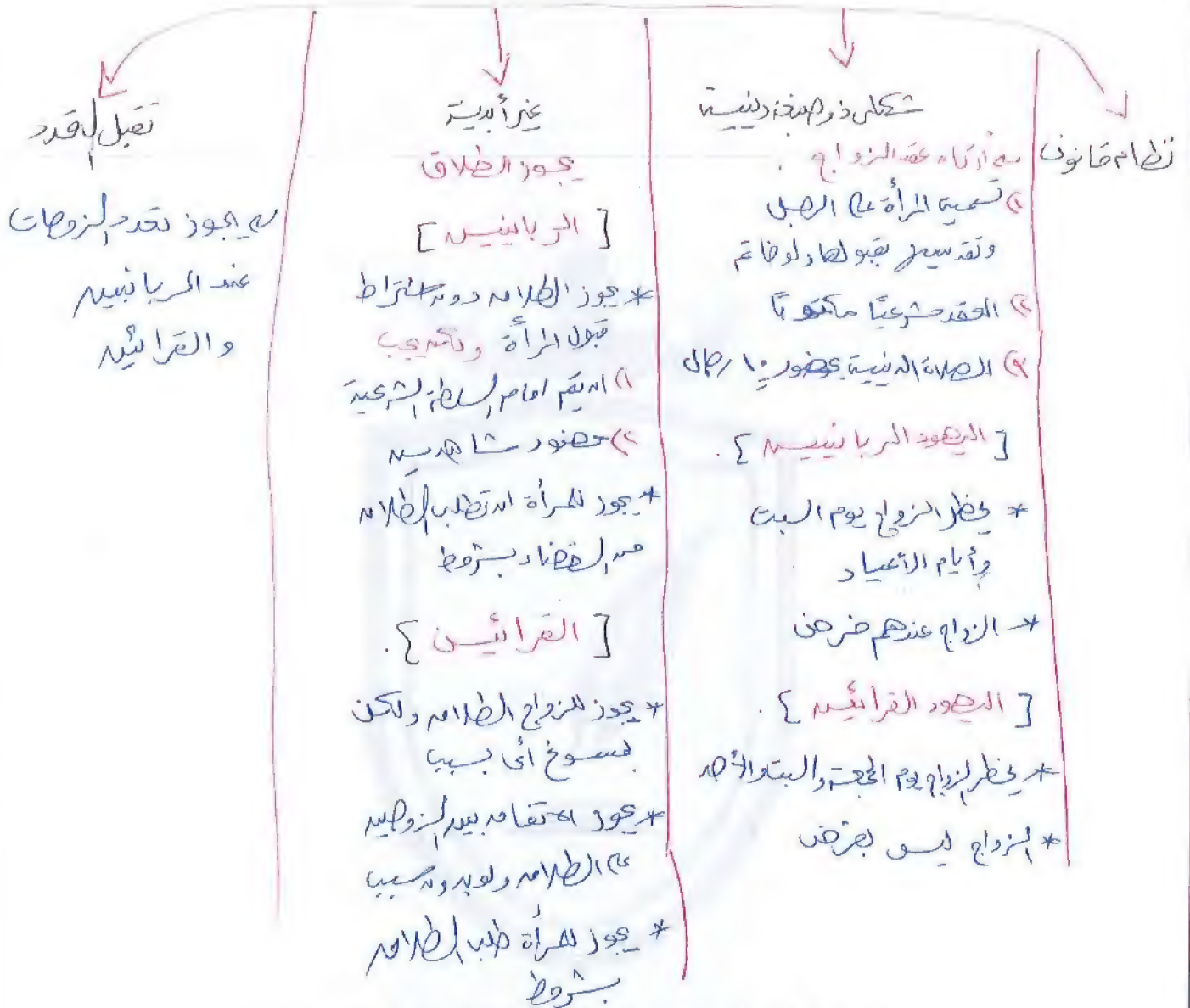
\* الصايا ← في قدس إلهية

« التزويج »

خواص الزنجار عند المسيحيين



## خصائص الزواج عند اليهود





الشروط الموضوعية للزواج > الرضا  
الخلو من موانع الزواج >>

الرضا

### كيفية التعبير عن الإرادة

أخرى	مكتم	الأرتوذكس
* يتم بالإشارة	* لم تنظم هذه المسألة * يتم الرجوع إلى القواعد العامة أي التعبير بأية وسيلة كالإيماءة بالرأس / من اليد سحر البكر	
* القواعد العامة	* يشترط التعبير بالألفاظ	الكاثوليك
* القواعد العامة	* لم تنظم هذه المسألة * يتم تطبيق القواعد العامة الذكر	البروتستانت
* الإشارة أمام المحكمة	أنش * يكفي أن يكون كهن	الرباني والقرايين
	أ/ج * التعبير بالرجوع بالألفاظ	

الوكالة من الزواج

هل يجوز الوكالة من الزواج ؟ !!!

الأدلة - البروقعات - لا يجوز الوكالة

الكاثوليك - لا يصلح لا يجوز - إمتضاء يجوز من طاعة إذا كان هناك نسبة

صحيحة بالاستقلال الذاتي وبشروط معينة

+ + +

الزواج المصري

هل يجوز الطعن من الزواج المصري ؟

الأدلة - البروقعات -

+ لم تنظم هذه المسألة

+ الرأي الرابع إلى عدم جواز الطعن بالمصري من الزواج

الكاثوليك -

\* جيز الطعن

+ + +

من الزواج - ثم شرطه فيما بعده

هل يشترط موافقة ذلك لنفسه بزواج من لم يبلغ - لم يشهد ؟ !!!

الأدلة -

\* يشترط رضاه ذلك لنفسه من طاعة عدم بلوغ - لم يشهد

\* إذا امتنع ذلك لنفسه من تزويج القاصر معه لصداقة فير أنه يرفع الخطأ الراس  
إلى القضاء الفصل فيه



الكاتوليكية - لا يشرط موافقة ولي النفس

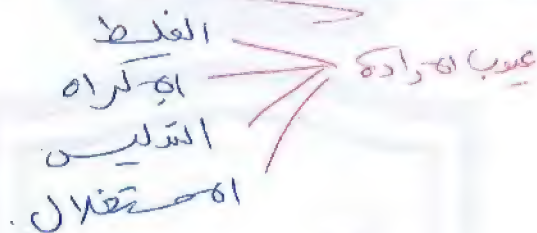
البروتستانت -

\* لم تنظم هذه الحالة .

\* لم تشور مشكلة بالنسبة للرجل وهناك خلاف عم المرأة

\* ————— \*

« سلامة الإرادة من العيوب »



← الاستغلال والتدليس لا يشعرون أنه يكون عيباً للرضا عند عقد الزواج

الغلط

يستفيد من الزواج

الغلط من شأنه المصداقة

عند الارتداد  
حالتين فقط

الغلط من الصفة  
حالة البكارة  
حالة الخلوص المحل  
يستفيد من  
الزواج فقط

\* فيما عداها يشترط للبينة لا يفتد بالغلط مما الصفة ولو أنه جوهرياً

\* لا تقبل دعوى البطلان إلا إذا قدم الزوج ضمن ظرف شهر من وقت ~~الخطأ~~ علم الزوج به  
بالقصر ~~بشأن~~ أنه يكون قد حصل اختلاط زمني مع ذلك الوقت

\* الغلط من الصفة التي يفتد به هو الغلط من صفة صفات الزوجية وليس الزواج

عند الكاثوليك  
الغلط في شخص التعاقد **باطل**  
الغلط في صفة صفاته **غير باطل**  
أما إذا كانت الصفة صالحة فافعالها شرعية  
الغلط في إقامته لا يعيب إقراره وبالتالي لا يبطل عقد الزواج.

عند البروتستانت  
لم تنظم هذه المسألة  
نظير أحكام شرعية كالكاثوليك



عند الأرثوذكس

- \* إكراه من أحد عيوب الرضا عند الأرثوذكس وهو ذاته قام بأتمام الزواج
- فإنما ما يشترط كراه وقد يلحق بالجلد الزواج.
- \* يقدم الرضا خيرا من عدمه وقتا زوال الإكراه بشرط أنه يكون قد حصل
- اختلاف زوجه منذ زوال الإكراه
- \* الأرثوذكس لم تنظم مسألة الإكراه على الزواج وهو ثم يتم الرجوع إلى القواعد العامة من القانون المدني



الإكراه عند الكاثوليك

\* نقطة مهمة الملة مألوفة كراهة الزواج ونصت على أنه الإكراه دى  
يجب الرضا بالزواج يجب تواجد شرط الأتية .

(١) أنه يؤدي الإكراه إلى خوف شديد

(٢) أنه يكون مصدر الإكراه على خارجية

- الرهبة التفاتية لا تعد إكراه مما لو كانت محملة افته إلى الزواج

- لا يعد النفوذ الأدبي إكراهاً أى إذا تولد عنه رهبة شديدة ضمن نفسه

تفزع به لتقافة الزواج كالتوبيخ أو التهديد بالحرق أو غيره

(٣) أنه يكون الإكراه بقصد حمل المكره على الزواج

(٤) أن يكون الإكراه موهوق

الإكراه عند البروتستانت

\* لم تنظم هذه الملة دى إلفقه تطبيعاً صارفت على حرية الكاثوليك

» الغلط، الإكراه عند اليهود

الغلط

\* لا تعتبر الحرية اليهودية الغلط من الزواج عيباً ضمن الرضا بصورته المطلقة

\* تعتبر حرية نوعيه > الغلط من الشخص يمكن الزواج

الغلط من إهنة لا تعتبر عيباً ضمن الرضا ولكنه تعتبر عيباً من الإكراه

الإكراه

لح عند الراي

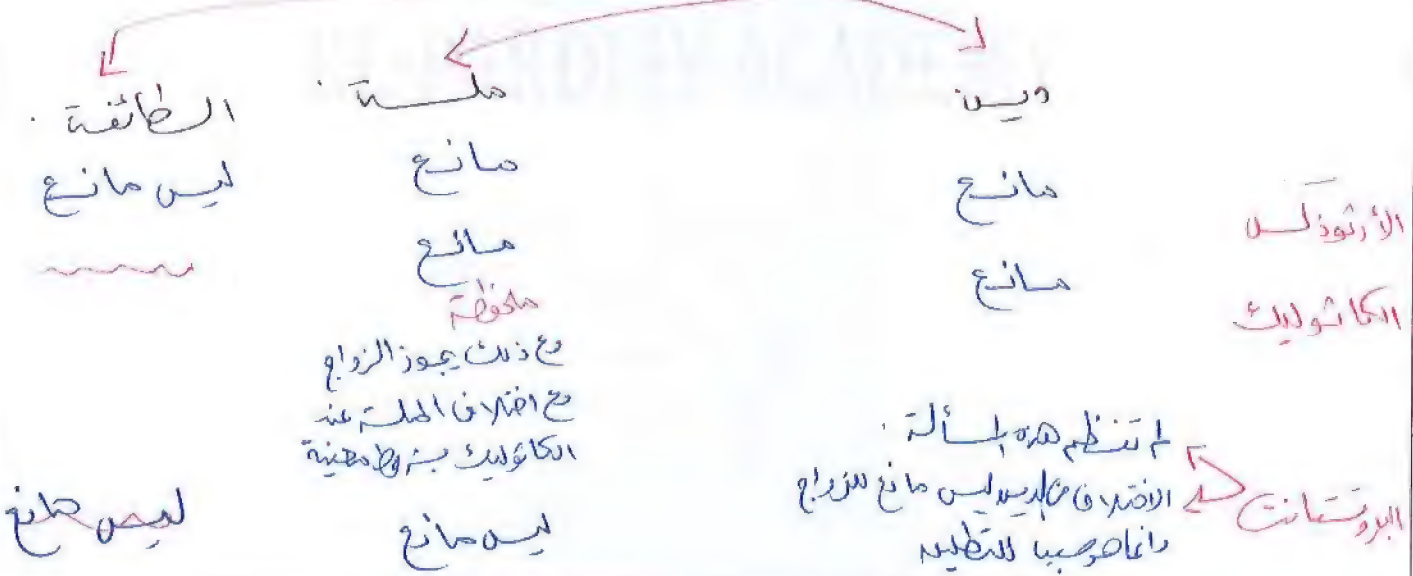
- \* لا يوجب فيك ما يدل على اعتبار الإكراه عيباً للأرض بالزواج.
- \* ولكنه فيكون اعتباراً عيباً للأرض وفقاً للقواعد العامة.
- \* يستثنى من ذلك الحالة التي يقع فيها تزويج بنت الصغرة رغماً عن مذهبها طالما يحكم العقد صحيح

لح عند القرايين

- \* تعتبر هذه الحالة الإكراه عيباً صريحاً بالرضا ومنه لم يوجب عقد الزواج قابلاً للإبطال

موانع الزواج

موانع اختلاف الدين





## مانع الارتباط بزواج قائم

المذكور ذلك

\* مانع مما مانع الزواج عندهم

الكاثوليك

مانع مما مانع الزواج عندهم

تعرف الكاثوليك ما يسمى [باعتبار الإيمان] وهو يعتبر اعتناء من مانع الارتباط بزواج قائم ومضمونه أنه من اعتنقه المسيحية يجوز له أن يعقد زواجاً بديلاً من مسيحية إذا ظلت زوجته الأخرى على ديانته غير المسيحية ويكون الزواج الثاني صحيحاً مع هذه الحالة ويبطل الزواج الأول

المروستانت

لم يوجد نص صريح بذلك ولكنه يستفاد لفتناً من قانون الأحوال الشخصية بأنه مانع للزواج

← تعتبر الحال السابقة السابقة الارتباط بزواج قائم مانعاً للزواج إذا توافرت الشروط الآتية ➔

١) أنه يكون الزواج الأول قد انقضى صحيحاً

\* ترتيباً لذلك إذا كان الزواج الأول باطلاً لا يعد مانعاً من مانع الزواج ويصح مع وجود الزواج الثاني، حتى ولو لم يصدر حكم بإبطال الزواج الأول، وذلك في حكم بالإعلان مقررًا وليس حشواً له

٢) أنه يكون الزواج الأول مازال قائماً

\* ترتيباً لذلك بأنه إن الزواج الثاني يكون صحيحاً من حيث الوفاة أو مقرر حكم بطلان التخليه

## مانع العدة

عند الدكتور د/لس

١- من المدة العدة من المسيية التي تقربا العدة

٢- مدتها ١٠ شهور ميلادية كاملة . حسب مذهب الفقه أو مذهب طائفة بالطلاق

٣- يجوز طلاق الزوج قبل انقضاء هذه المدة من طائفتين

أ) اذا كانت طامس ووهنت حملها

ب) اذا اذنت المحكمة بتفويض تلك المدة الى هذه الترافعات

عند الكاثوليك والبروتستانت

١- لا تعتبر مانع من موانع الزواج عندهم

٢- باعتبار فترة العدة من النظام العام فيتم تطبيقها على الإحصائية عليهم

٣- وبناء على ذلك فإنه المرأة المتوفى زوجها تسري على ٤ أشهر وعشرة أيام هجرية

الماض حالة الحمل أو بطلان الزواج تنقضي ثلاثاً قروء بعد طائفة ثانياً بطلان النكاح

## مانع الزنا

١- المحرم بالزنا من هذا المصنف هو معناه القانوني وليس معناه الشرعي

وهو [المعاينة الجنسية غير الشرعية بين شخصين متزوجين]



## عند الأرثوذكس

١- من مطلقه بسبب الزنا يمنع من زواجه بشريكه من الزنا أو غيره أو زوجة الأول  
حياتياً

٢- يجوز أنه يأذنه له الرئيس الديني والتمسكه رجم الكنيسة بالزواج مرة ثانية  
٣- الاختصاص بالإدانة بالزواج معقود دائماً للرئيس الديني والتمسكه رجم الكنيسة  
وليه المحكمة

## عند الكاثوليك

١- صدرت طلاقاً حالات المنع من الزواج لعلّة الزنا عند السيد  
٢- الزنا المقرّر بالتواضع على الزواج أو محاولة عقده بإجراء مدني فقط  
\* تفترض هذه الحالة أنه يرتكب شقاً من جريمة زنا وأنه أو كلاهما متزوج بأخر  
\* وموجب ارتكاب هذه الجريمة وعدم تبادل على الزواج سواء كان هذه المرة  
سابقاً على جريمة الزنا أو لاحقاً  
\* رابطة الزوجية لا تسقط تنفصم عظاماً لأن الكاثوليك لا يقرّون الطلاق  
بشياً يقرّون الانفصال الجسدي

٣- الزنا المقرّر يقتل الزوج (الذي ارتكبت هذه جريمة الزنا)  
\* تفترض هذه الحالة الإتيان بجريمة الزنا والقتل  
\* لا يشترط أن يكون الشريك من الزنا قد اشترك في جريمة القتل  
\* الزنا هو مانع مطلق من الزواج لا يجوز للرئيس الديني الاعفاء منه

## عند البروتستانت

١- ليس مانع من موافق الزوج

عبدالرحمن بن

١٠ يقتل الخنوع من زجاج القاتل من زوجة القتيل ومن غيره

سَيُؤْتِيهِمُ الْغَاثَ الْفَاسِدَ أَوْ أَرَارَهُ

الركب بقصد الزواج أو لصا أفر

لَيْتُوا لَمْ يَكُنْ زَوْجُ الصَّيْلِ قَدْ امْتَرَكْنَا اَرْكَابَ الْجُرْعِ اَمْ لَا

يكون له جرمية القتل قد اقترنت بعلاقة زنا بسيد المختل مخرج القيد  
جرمية العزب الذي افطره الى موت يتطبه على شرط السابقة.

عبدالکاشف

← يعقب القتل مانعاً من موانع الزواج من طالبتين -

النزاع المفقوتون بقتل الشيخ المحدث عافقه

(c) قتل أم الزواجر يوم ارتكاب جرعة الزنا

\* تم القتل بالقنوط الضعيف أو الأذى بسيف لقاتل ~~و~~ وزوج القتيل

\* فتبين هذا المانع اذا تأمل الجاني قد ارتكب الجريئة دونه علم الطريق الكافر

\* لا يشرّف الله بكون القاتل متزوّجاً .

لَقَدْ أَضْرَبَ الْمَفْضُولُ الْمَوْتَ حَتَّى إِقْتَرَبَ بِالزَّنَا

عند البروتينات

← القتال ليس صراع صراخ الزواج



## مانع المهر الفصال

كما لسد أو السهام أو العظام

عند الأثوث

تعتبر المهر الفصال مانعاً من مواعيد الزواج  
العقد لا يعتبر مانعاً من مواعيد الزواج

عند الكاثوليك والبروتستانت

ليس مانع من مواعيد الزواج  
للعقد ليس مانعاً كذلك

\* — \* — \*

## مانع العجز الجنسي

هو مانع من مواعيد الزواج عند جميع الحلال المسيحية

شروط العجز الجنسي المانع من الزواج

أ) أنه يكون العجز الجنسي سابقاً على إبرام الزواج

\* يكون سبباً للحجب الطلاق عند الأثوث

\* عند الكاثوليك لا يعد العجز الجنسي الطارئ ما لم يكن الزوج غير مكتمل

\* عند البروتستانت ~ ~ ~ ~ ~ له الزواج لا يتحل بالطلاق إلا من قبلنا

واعتقاده أنه من واجب ديناً آخر

ب) أنه يكون العجز الجنسي من جسمه لا يؤدي إلى إصابة الزوج الآخر بالصبر الجسيم

ج) أنه يكون العجز الجنسي دائماً

## مانع الكهنوت

عند الأرثوذكس

ليس مانع إذا تزوج الكاهن في حياته جميع رسله عنه بنية الكهنوتية

عند الكاثوليك

ليس مانع من موانع الزواج

عند البروتستانت

ليس مانع

## مانع الترهيب أو الرهبة

يقصد بالرهبة إكثار حياة التبولية والانقطاع للعبادة على حياة الدنيا من شغل ونجاسة الزواج والبسمة وملكية الأموال

لا يعد الرهبان والراهبات من آفة الكنيسة لأنهم لا يتولون سياسة أمور الكنيسة لذلك لا تعتبر الرهبة وظيفة من وظائف الكهنوت بل هي أسلوب حياة

عند الأرثوذكس

\* ليس مانع لأنه الترهيب يجوز العدول عنه فإذا تزوج الشخص يعتبر عدولاً عنه للرهبنة

عند الكاثوليك

\* مانع من موانع الزواج

عند البروتستانت

ليس مانع



## « الجزء المترتب على خلف شروط انعقاد الزواج »

- ١- خلف أحد شروط انعقاد أي تصرف قانوني يرتب عليه بطلان التصرف
- ٢- بطلان الزواج يختلف عنه البطلان هو خلف شرط من شروط انعقاد الزواج الموضوعية أو الشكلية وينسحب أثره على المصالحات أما الطلاق بإضاه للزواج بالنسبة للمستقبل فقط .

### نطاق البطلان

- ١- البطلان هو جزء المترتب على خلف شرط من شروط انعقاد الزواج الموضوعية أو الشكلية
- ٢- الشرائع المسيحية لا تطبق هذا الحكم على إطلاقه إذ يلزم أنه يكون شرطاً المتخلف جوهرياً ويكون جهوية من الحالات اللاحقة :-

١) إذا خلف رضا كل من الزوجين

٢) إذا كان الرضا هيباً

٣) إذا انعقد الزواج مع وجود مناع من موانع الزواج

٤) إذا خلفت الصلاة الإكليل

- ١- أما إذا خلفت بعض الإجراءات السابقة على الزواج فلا تؤثر في صحة الزواج مثال تلك الحالات :-

١) الإحصاء من الزوجين

٢) الحصول على إذن من الرئيس الدين

٣) كدائن لا يبطل الزواج إذا انعقد من الأيمان المتنوع انعقاده فينك

٤) الخطأ من محررو وثيقة الزواج أو عدم التأق على المهر فيه

## البطالة المطلقة

### البطالة النسبية

البطالة طبقاً للقواعد العامة من إلقاء وزن نوعان :-

#### (أ) البطالة المطلقة

- يتطوع كل صاحب مصلحة أنه يترك
- للمصلحة أنه تقضي به من تلقاء نفسه
- راتبعته الإجازة
- تتقدم دعوى البطالة المطلقة بعد عشرة سنة
- ثم القاض به هو مكم كاشف

#### (ب) البطالة النسبية

- لا يتك به إلا أنه تقدر لمصلحة
- ليس للمصلحة أنه تقضي به من تلقاء نفسه
- تاتبعه الإجازة
- تتقدم لدعوى بعد ثلاث سنوات
- ثم القاض به هو مكم حشيش

شرعية الأقباط الأرثوذكس هي الفريدة التي تعرف التفوق بين

نوع البطالة وقد نظمها في الفصول التالية :-

#### [البطالة النسبية للزواج]

نصت شريعة الأقباط الأرثوذكس على أن البطالة النسبية يتقرر ضا لتيين

(أ) البطالة النسبية ضا لتيين

\* إذا عيب إرادة أحد الزوجين كالقسط من الزواج فلا يجوز الطعن إلا به

الزوج الذي عيب إرادته

\* فلا يجوز لورثة الزوج الذي عيب إرادته أن يتكوا بالبطالة بقصد استبعاد الزوج الأخر

من التركة وذلك حتى لهم الاستمرار في الدعوى إذا تكرر الزوج قد رفع الدعوى قبل الإفاة



- \* يجب دفع دعوى البطلان خلال شهر من وقت علمه بالغش
- \* يرى البعض أنه دعوى البطلان فقط بعد مضي ٦ أشهر من الزواج
- ولولم تحصل فاشرة ولولم يعلم الزوج بسبب البطلان

(٤) حالة زواج القاصر بوجه خاص وليه

← لا تقبل الدعوى من الولي إذا أقر الزواج هداية أو نفياً أو كان قد مظهره صريحاً

علم الولي بالزواج

← لا تقبل الدعوى من الزوج بعد مضي شهر من بلوغه من الإرشاد

← إجازة القاصر للزواج لا يؤثر على حق الولي من طلب البطلان

← إجازة الولي تصحح الزواج من مخالفة القاصر نفسه

[البطلان المطلق للزواج]

← تنبئ بالبطلان المطلق للزواج كذا ما هي

← يحكم بالبطلان المطلق سواء رض الزوجان أو أذن به الولي

← أسباب البطلان المطلق ثلاثة

(١) خلع الشكل الدين مثال هداية الإكليل عند الارتداد

(٢) وجود مانع مما موانع الزواج

(٣) انعدام الرضا مثال صدر رضاهم شفهياً أو حين غيب عن

\* ————— \*

## أثار البطلان

يترتب على بطلان الزواج أنه يعود المتعاقدان إلى حالة الله كما كانوا عليه قبل الزواج كما لو كانا لم يتعرفا لم يبرما

عند إبطال الزواج المسيحية إلى محاولة التحفيف منه آثار البطلان وذلك من خلال اعترافها بإمكانية تصحيح الزواج الباطل

تطقت شريعة الكاثوليك تصحيح الزواج الباطل على النحو التالي :-

## التصحيح البسيط

يقصد به ذلك الإجراء الذي يصح بموجب الزواج الباطل زواجا صحيحا منه تاريخ التصحيح وليس من تاريخ إبرام العقد

لتحقيق التصحيح البسيط من ثلاث حالات :-

أ) إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى قلة ركنه الرضاء ، فإنه التصحيح يتم إذا صدر رضاء صحيح من الزوجين الذي خلف الرضاء بالنسبة له .

ب) إذا كان بطلان الزواج يرجع إلى قيام مانع من موانعه بشرط أن يتغير (٢) زوال المانع أو الإيقاد منه (٣) تجديد الرضاء بالزواج

ج) إذا خلف الزوجان الذي خالف تصحيح الزواج يكون باستيفاء الشكل الذي المتطلب

ملاحظة تصحيح الزواج فينتج عنه إجازة يصح الزواج الباطل صحيحا دونه إلتصاف أي إجراء جديد / أما التصحيح قد يتم من غالب الأحياء بإعادة لعقد الزواج الباطل من جديد







## الزواج النكح

مفهومه يقصد به استبعاد الأثر الرجعي لبطالة عقد الزواج عن حالة منه نية الزوجية أو أحدهما أي عن حالة اعتقاد الزوجية أو أحدهما أنهما سيراناً زوجاً صحيحاً فتقتصر آثار بطالة الزواج على استقبل دونه المأهله

← فالزواج النكح هو زواج باطل تقتصر آثاره على استقبل دونه المأهله

← الزواج النكح أنه كان صحيح اعتقاداً به أنه ليس كذلك حقيقة أو قانوناً

← أخذت شريعة الإحتياط الإرشود كـ وشريعة الكاثوليك بفكرة الزواج النكح

← وبالفقه أنه يمكن تطبيق فكرة الزواج النكح على مختلف الشرائع الإسلامية كونها نظرية كلية أهتمت بتدوير قانونية من نظام الزواج

## شروط الزواج النكح

### ١) منه النية

- \* يعني منه نية زواج شخص من عربة له جارية أو درجة قرابته له
- تعد مانعاً منه موانع الزواج
- \* يشترط تواضع منه نية الزوجية أو أحدهما
- \* لا يشترط تواضع منه النية إلا لحظة إبرام الزواج
- \* الأصل أنه منه الشيء مفترق وعلمه يد عن خلاف الأصل لإثبات ذلك
- \* بناء على ذلك لا يلتزم الزوجان بإثبات منه نيةهما

### ٢) وجوده

- \* لا بد أنه يكون الزواج قد أخذ مظهره قانونياً
- \* الزواج النكح يطبق من حالة الزواج الباطل وليس المنعقد
- \* لا يمكن تطبيق نظرية الزواج النكح إذا كان الزواج قد تم بين شخصين من نفس الجنس أو قد تم دونه مهارة الأكليل



أ- نية الزوجية

علاقة الزواج قبل الحكم بطلانه كعلاقة المحمية وماتت على أولاد يعتبرون أولاد شرعيين

يرث الأولاد من تركة والديهم ولو حدثت الوفاة بعد صدور الحكم بالبطلان  
إذا كان أحد الزوجين قد توفي قبل الحكم بالبطلان استحق الزوج الآخر الإرث  
لا يجوز لأحد الزوجين الرجوع من اليمين التي صدرت للزوج الآخر

ب- نية أحد الزوجين

تقتصر آثار الزواج النسخ على الزوج من لينة فقط وأولاده  
يرث الزوج من لينة للزوج الآخر من لينة إذا حدثت الوفاة قبل صدور الحكم بالبطلان

للزوج من لينة المطالبة بالوصو بالتعويض عن الأضرار الناجمة عنه بطلان الزواج

الزوج من لينة ليس له كف من الإرث ولا المطالبة بالتعويض

بالنسبة للأولاد فلا أثر لودنية أحد الزوجين على اعتبارهم أولاداً شرعيين فيثبت نسبهم للزوج من لينة ويثبت لهم كف من الإرث

إذا مات أحد الأولاد فلا يرثه من والديه إلا من كان من لينة